الفصل الثاني

رمضان عبد التواب ومناهج اللّسانيات الحديثة

تمهيد: المنهج المقارن بين مناهج اللّسانيات الحديثة

اللسانيات هو مصطلح من بين عشرين مصطلحًا أو أكثر ظهر على لائحة الدراسات، والبحوث اللغوية، ممّا تضمّنته توصيات الندوة المنعقدة بتونس عام (١٩٧٨م)[١].

وهو: ((العلم الذي يقرأ اللغة الإنسانية، على وفق منظور علمي عميق ودقيق، يستند إلى معاينة الأحداث، وتسجيل وقائعها، قائمًا على الوصف، وبناء النماذج، وتحليلها، بالإفادة من معطيات العلوم والمعارف الإنسانية الأخرى، ويرمي هذا العلم إلى كشف حقائق، وقوانين، ومناهج الظواهر اللسانية، وبيان عناصرها، ووظائفها، وعلاقتها الإفرادية، والتركيبية داخل وخارج[٨] بنية النص))[٢].

وفي أواخر القرن الثامن عشر أميط اللّثام عن رموز اللغة السنسكريتية – لغة الهند القديمة – على يد (السير وليم جونز) القاضي الإنكليزي في المحكمة العليا بالبنغال، سنة (١٧٨٦م)[٣].

وإنّ هذه الواقعة حدّدت بداية الدراسات اللسانية الحديثة، وانتظمت، منذ هذا الاكتشاف، ثلاثة مناهج لدراسة اللغة، والكشف عن محتوياتها. وتُعَدُّ هذه المناهج

---

(١) من هذه المصطلحات: الألسنية، اللسانيات، الألسنيات، علم اللسان،اللغويات، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللغة، وسواها، ينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: بحث، (أحمد مختار عمر)، مجلة عالم الفكر ـ الكويت، المجلد ٢٠، العدد ٣، ١٩٨٩م.

(٨) الصواب: داخل بنية النص وخارجها.

(٢) علم اللسانيات الحديثة: ١٠٦.

(٣) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: دراسة في علم اللغة الحديث: ١٥، والبحث اللغوي: ٣٢.

الأساس في البحث اللساني، ومنها دخلت اللغة ميادين العلوم، والمعارف الإنسانية، هذه المناهج هي: المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

أما المنهج الأول، فإن الدراسات اللغوية الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد طبعت بالطابع التاريخي المقارن، إلى أن جاء القرن العشرون فمالت الدراسات اللغوية إلى اتجاه جديد عُرف (بالدراسات الوصفية) التي لاتعتني بالتطور التاريخي للغة، إنّما تركّزت الجهود فيه على وصف اللغة وصفًا دقيقًا، في مستوياتها الأربعة [1]. فأخذت البحوث اللّغوية تكتفي ((بوصف أي لغة من اللغات عند شعب من الشعوب، أو لهجة من اللّهجات، في وقت معين، أي إنّه يبحث اللغة بحثًا عَرَضيًّا لا طوليًا، ويصف ما فيها من ظواهر لغوية مختلفة، ويسجل الواقعَ اللّغوي، تسجيلاً أمينًا)) [2].

ويُعَدّ (دي سوسير) أشهر من عرفه الدرس اللغوي الحديث، والأب الحقيقي لهذا المنهج [3]، وله الفضل في تأصيله، والذي دعا إلى طرح دراسة اللغة في حال التغيير (Diachrony) ودراستها في حال الاستقرار (Synchrony)، وأن تطبيق هذا الاتجاه وجد سبيله عند (إدوارد سابير) و(بلومفيلد) [4].

وإنّ أهم ما يميّز الدراسات الوصفية أمران:

أمّا الأول فإنّ الدراسة الوصفية لأيّ لغة أو لأيّ جزءٍ منها في الوقت الحاضر أو في الماضي تهتم على وجه الحصر بهذه اللغة في الوقت المحدد، ولا يهم - على أنها دراسة وصفية - ما يمكن أن يكون قد سبقها أو جاء بعدها؛ فالاعتبارات التأريخية غير مناسبةٍ لدراسة حالات اللغة الزمنية الخاصة.

وأما الثاني، فإنّ الدراسة الوصفية للغة ما لا تعتني بالمقارنات بين هذه اللغة وغيرها من اللغات في الوقت نفسه[1].

---

(١) ينظر: نظريات في اللغة: ٣٧.
(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨١.
(٣) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٢٣، ومدخل إلى الألسنية: ١٣، ٣١.
(٤) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٢ – ٤٣.
(١) ينظر: الفكر اللغوي: ٩٨ - ٩٩.

أمّا المنهج التأريخي: ((فيدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أنه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعددة ليرىٰ ما أصابها من التطور، محاولاً الوقوف على سرّ هذا التطور، وقوانينه المختلفة))[٢]. فيتناول المنهج التأريخي تأريخ اللغة الواحدة وتطوّرها وتغيّرها خلال القرون من جوانبها الأربعة: الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية[٣].

ويحسن القول هنا إنّ الدراسات اللغوية التأريخية للغةٍ ما تعتمد على الدراسات الوصفية للغة نفسها، إذ يقول بلومفيلد مبيّنًا هذه الحقيقة: ((إنّ ظهور التيار التأريخي ـ المقارن، والتيار الفلسفي ـ الوصفي في الدراسة اللغوية في أواخر القرن التاسع عشر يدلّ على أنّ الدراسة التأريخية للغة تتوقف درجتها دقةً واتقانًا على دقة الدراسة الوصفية لِلُغة موضوع الدرس وعلى إتقانها))[٤]، وإذا كان علم اللغة الوصفي، يمكن أن يوصف بأنه علم ساكن static إذ فيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة، فان علم اللغة التأريخي يتميّز بفاعلية مستمرة Dynamic، فهو يدرس اللغة من خلال تغيّراتها المختلفة.

وتغيّر اللغة خلال الزمان والمكان خاصّة فطريّة في داخل اللغة، وفي اللّغات كلّها، و إنّ التغيّر يحدث في الاتجاهات كلّها: النماذج الصوتية، والتراكيب الصرفية والنحوية، والمفردات.

ولكن ليس على مستوى واحد، ولا طبقًا لنظام معين ثابت ـ هذه التغيرات اللّغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التأريخية.

ولمّا كانت دراسة هذه التغيرات دراسة وصفية، هي محض تعريف لأشكال التغيرات الحادثة، فانّه لا يمكن عزلها عن الأحداث التأريخية التي تصاحب وجودها.

وإذا كانت الوظيفة الأولى لعلم اللغة الوصفي، هي أن يصف، ولعلم اللغة التأريخي هي أن يعرض التغيرات اللغوية، فمن الصعب كثيراً الفصل بين النوعين

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٩٦.
(٣) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: ٢٤.
(٤) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: ٢٦٤.

في مجال التطبيق العملي، وذلك لأنّ كل المصطلحات، التي استُعمِلت تحت العنوان الوصفي، قابلة من الناحية العملية للاستعمال مع الفرع التأريخي [1].

المنهج المقارن :-

يطبق المنهج المقارن على مجموعة اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة[2]. وهو يقوم على المقارنة بين الظواهر اللغوية المشتركة في تلك اللغات ـ ذات الأصل الواحد ـ للكشف عن أواصر القربى بينها[3].

ولهذا المنهج ((أهمية بالغة ولازمة في كل الميادين اللغوية التي سارت فيها الاتجاهات اللغوية، وهو يؤدي أحسن النتائج وأفضلها متى أمكن حسن الاستخدام ودقة التطبيق))[4].

فالمنهج المقارن إذن ((يقوم على الموازنة بين الظواهر اللغوية في طائفة من الألسنة، إمّا للكشف عمّا بين هذه الألسن من أواصر القربى وهو ما يجري في اللسانيات المقارنة، وإمّا للكشف عمّا بين الألسنة جميعًا من خصائص مشتركة تؤدي إلى الكشف عن القوانين العامة للظاهرة اللغوية وهو ما يجري في اللسانيات العامّة))[5].

ويمكن التوصل من خلال هذه الدراسات المقارنة إلى معرفة درجة القرابة بين مجموعة اللغات التي وضِعت تحت الدراسة، والأصل المشترك لهذه اللغات الذي تفرّعت منه جميعها والذي يدعى (اللغة الأم)[1]، ((تلك اللغة التي لا وجود لها الآن

(١) ينظر: أسس علم اللغة: ١٣٧.
(٢) ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: ٢٦٧، ومدخل إلى علم اللغة: ٢١، والمستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة: ٤١.
(٣) ينظر علم اللغة العام: ٢٣.
(٤) المصدر نفسه: ٢٤.
(٥) اللسانيات من خلال النصوص: ١٤١.
(١) ينظر: أسس علم اللغة: ١٦٨.

في صورة وثائق أو نقوش مكتوبة))[٢]، وأنها ((لا تخرج عن كونها افتراضًا قابلاً للتعديل في أيّ وقتٍ طبقًا لما تؤدي إليه بحوث المستقبل))[٣].

مجالات المنهج المقارن:

يتناول المنهج المقارن بنية اللغة في مجالاتٍ أربعة، وهي: الأصوات Phonology، وبناء الكلمة Morphology، وبناء الجملة Syntax، والدلالة Semantics.

ففي المجال الصوتي يقوم المنهج المقارن على افتراض ((التغيرات الصوتية التي تلاحظ بين مجموعة اللغات المقارنة، والتي تلخص آخر الأمر فيما يسمى (القوانين الصوتية) كقانون جريم (Grimm's Law) تغيرات مطّردة، وأنها تعمل في مساحات محددة وأزمنة محددة))[٤].

لقد تبين في مجال البحث الصوتي المقارن أنّ مجموعة من الأصوات لاتكاد تخلو منها أيّ لغة من اللغات السامية كالأصوات الشفوية والأصوات الأسنانية، وعلى العكس من ذلك فهنالك أصوات أخر توجد في قسم من اللغات ولا توجد في القسم الآخر[٥].

أمّا في مجال بناء الكلمة، فيقوم على أساس الصوامت ويتصل معنى المادة اللغوية في اللغات بمجموعة الصوامت التي تكوّن كل مادة، وتتكون الكلمات في اللغات السامية من مادة ثلاثية. وقد عبر عن هذه المادة بالصوامت الثلاثة (الفاء، والعين، واللام).

وكذلك تعد دراسة الضمائر في اللغات السامية من دراسات علم الصرف المقارن، فضلاً عن ظاهرة الإعراب التي تعدّ من خصائص اللغات السامية والتي

(٢) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٦٧.
(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٠١.
(٤) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: ٢٦٩، وينظر: مدخل إلى علم اللغة: ١٥٣.
(٥) ينظر: علم اللغة العربية، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: ١٣٩، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢١٣-٢٢٨.

احتفظت بها العربية والأكدية. ويدخل في بناء الكلمة أيضًا الجنس بنوعيه المذكر والمؤنث، وصيغ الفعل التي يطلق عليها في العربية: (المضارع، والماضي، والأمر) كل هذه العلوم تدخل ضمن علم الصرف المقارن للغات السامية[١].

أمّا في مجال بناء الجملة، فإنّ أهم نتيجة وصلت إليها الدراسات النحوية المقارنة هي تقرير صلة القرابة (Relationship) بين جمل أي مجموعة من اللغات؛ ((إذ يتناول المنهج المقارن دراسة الجملة الخبرية في اللغات السامية مثلاً. فعليةً كانت أو اسمية، ويتناول كذلك جميع القضايا المتعلقة ببناء الجملة في اللغات السامية كالاستفهام، والاستثناء، والمطابقة بين الفعل والفاعل والعدد والمعدود))[٢].

أمّا في مجال الدلالة، فيتناول المنهج المقارن مقارنة بين الألفاظ ذوات المعنى المطابق، أو المقارب، وبحث هذه الألفاظ والتغير الدلالي الذي حصل لها حتى يصل اللغوي المقارن إلى شكل يعدّه الشكل الأصلي أو ما يدعى (بالشكل المنجوم Starred form) لهذه المجموعة من الألفاظ التي قامت المقارنة بينها، وهذا يدخل كلّه في علم الدلالة المقارن[٣]، ((وأهم جانب تطبيقي لعلم الدلالة المقارن هو تأصيل المواد اللغوية في المعاجم، وتأصيل المواد المعجمية العربية بردّها إلى أصولها السامية إن وجدت))[٤].

الصعوبات التي تقابل الباحث في ميدان الدراسات المقارنة:

١. إنّ الباحث في هذا الميدان يتعامل مع نصوص قديمة في صورتها المكتوبة، لا المنطوقة، فضلاً عن اندثار أغلب اللغات القديمة من واقع الاستعمال اللغوي، فثمة مشكلات تتعلق بالكتابة، وطريقة النبر، وتطوّر الدلالة، والأصوات... إلى غير ذلك[١].

(١) ينظر: علم اللغة العربية، مدخل تأريخي...: ١٣٩-١٤٠.
(٢) مناهج البحث بين التراث والمعاصرة: ١٧٢.
(٣) ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: ٢٧٠.
(٤) مدخل إلى علم اللغة: ٢٣.
(١) ينظر: المستشرقون ومناهجهم اللغوية: ٣٠.

٢. استنباط الأصول الأولى، للظواهر اللغوية المختلفة أمر بالغ الصعوبة؛ لأنّ سير تطوّر اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالبًا، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلت إلينا منها وثائق لغوية(٢).

٣. ليس من اليسير الوصول إلى ترتيب يوضّح تسلسل اللغات القديمة زمنيًا في انشعابها من اللغة الأم، ليتّضح لنا أيّها أقدم، أو أكثر تمثيلاً للأصل(٣).

٤. تعترض المقارنين عقبةُ معرفةِ الأصلِ من الدخيل في لغات الأسرة اللغوية الواحدة. فضلاً عن وجود ((ظواهر لغوية مشتركة تُعَدّ إرثـًا مشتركًا بين هذه اللغات، ورثته من الأصل الذي تفرّعت عنه(*). وهو أصل توارى في ظلمات الزمن الموغل. ولم تَعُدْ منه سوى ملامح الشبه التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء لتدل على أنّ هؤلاء ينحدرون من سلالة واحدة))(٤).

٥. ومن الصعوبات التي يواجهها المنهج المقارن، أنّه يتجاهل العوامل التأريخية العديدة التي تأثرت بها اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، منذ نشأتها حتى عصرنا(٥).

---

(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٠٠.
(٣) ينظر: المستشرقون ومناهجهم اللغوية: ٣٩.
(*) الصواب: منه.
(٤) المستشرقون ومناهجهم اللغوية: ٤١.
(٥) ينظر: لغات البشر: ٧٢.

علاقة المنهج المقارن بالمنهج الوصفي والتأريخي:

المنهج المقارن امتدادٌ للمنهج التأريخي، في أعماق الماضي السحيق، وينحصر في نقل منهج التفكير، الذي يطلق على العهود التأريخية، إلى عهود لا نملك منها أيّ وثيقة [1].

وقد أوضح مابيه (Meillet) التداخل بين المنهجين المقارن والتأريخي، بقوله: ((حقيق بنا أن نقرّ ونعترف بأنّه لا يوجد علم يسمى بالقواعد المقارنة... إذ لا توجد إلا طريقة مقارنة، وأنّ ما ندعوه خطأ بالقواعد المقارنة ليس إلا شكلاً من أشكال علم اللغة التأريخي، فإذا ما أردنا بحث القواعد المقارنة لإحدى اللغات درسنا تأريخ هذه اللغة على هدي الطريقة المقارنة))[2].

ويعتمد المنهج المقارن على المنهجين الوصفي والتأريخي ((إذ إنّ هذا المنهج يتطلّب القيام بدراسة وصفية مستقلّة لكل لغة تقارن بلغة أو بلغات أخرى ومعلوم أنّ الدراسات المقارنة هي شكل من أشكال الدراسة التأريخية؛ لأنّ تشعّب اللغة الأم أو الأصل إلى لغات إنّما هو تطوّر تأريخي))[3]

(٣) ينظر: أسس علم اللغة: ١٧٦.
(٤) تأريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين: ١٨٣، ١٨٧.
(٥) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٧٣.

المبحث الأول

تطبيقات المنهج المقارن عند الدكتور

رمضان عبد التواب

لقد أدرك الدكتور رمضان عبد التواب أنّ دراسة العربية في ضوء المنهج المقارن ضرورة يقتضيها البحث اللغوي على الرغم من الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الميدان، إذ يقول: ((ومع كل هذه الصعوبات أثمرت الدراسات السامية المقارنة في القرن الماضي، والقرن الحالي، ثمرات عظيمة، وأصبحنا نقف في كثير من المسائل فيها، على أرض ليست هشّة. والفضل في كل هذا للمستشرقين من علماء الغرب))[1].

وكان يؤكد أهمية الدراسات الساميّة للعربية؛ إذ يقول: ((لا شكَّ أنّ هناك فوائد كثيرة، تعود على الدرس اللغوي، من معرفة الدارس باللغات الساميّة؛ فإنّه فضلاً عمّا تفيده هذه المعرفة، بتأريخ الشعوب الساميّة، وحضارتها، وديانتها، وعاداتها وتقاليدها ـ تؤدي مقارنة هذه اللغات باللغة العربية، إلى استنتاج أحكام لغوية، لم نكن نصل إليها، لو اقتصرت دراستنا على العربية فحسب. ونفسر بهذا الأمر سر تقدّم المستشرقين،في دراستهم للغة العربية، ووصولهم فيها إلى أحكام لم يُسبقوا إليها؛ لأنّهم لا يدرسون العربية في داخل العربية وحدها، بل يدرسونها في إطار اللغات الساميّة)) [2].

والدكتور (رمضان عبد التواب) من اللغويين العرب المعاصرين الذين أفادوا من مناهج البحث الحديثة، ودرسوا العربية في ضوئها، فوصلوا في دراستهم إلى

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٠١.
(٢) فصول في فقه اللغة العربية: ٤٧.

آراء ناضجة، صححت بعض أو هام القدامى، وحلّت كثيرًا مما كان مستغلقًا من ظواهر العربية في الأصوات والمفردات والتراكيب.

وسأبين ما قرّره عبد التواب من آراء في الظواهر اللغوية اعتمادًا على المنهج المقارن، وعلى النحو الآتي:-

أولاً: النون والميم في العربية:-

النون والميم من الأصوات المائعة، و هي: (اللام، والميم، والنون، والراء) وهي التي يسمّيها علماء العربية بالأصوات المتوسطة.

تناول الدكتور (رمضان عبد التواب) حرفيْ النون والميم في مجموعة الأصوات المائعة، وقال: إنّ هذه الأصوات قد بقيت في اللغات السامية كلها، مستعينًا على ذلك بالمنهج المقارن فمثال الميم:

كلمة: (مَلأَ) في العربية، يقابلها: في العبرية: malē، وفي الآرامية: mlā، و في الحبشية: malá، وفي الأكادية: malū .

ومثال النون: (نَفَخَ) في العربية، يقابلها: في العبرية: nāfah، و في الآرامية: nfah، وفي الحبشية: nafha، وفي الأكدية: napāhu [1].

وبعد ذلك انتقل الدكتور عبد التواب إلى الحديث عن انقلاب حرف (الميم) إلى نون في العربية مستدلاً بمقارنة العربية مع أخواتها الساميات، فقال: ((... غير أنّ اللغة العربية، قد تحوّلت فيها (الميم) التي تقع في الطرف أصلاً، إلى (نون) ، إلا إذا أريد الاحتفاظ بها، طردًا للباب على وتيرة واحدة؛ مثل الأمر: (قُمْ) من: (قامَ)، أو لم تصر متطرفة إلا بعد سقوط الحركة الأخيرة من الكلمة، مثل الضمير: (هُمْ)، وأصله: (هُمُ).

و من أمثلة انقلاب (الميم) نونـًا: كلمة: (إنْ) فهي: في العبرية: im ، و في الحبشية: éma، وفي الأكادية: Šumma. و من أمثلة ذلك أيضًا: (التَّمْيِيم) الذي يوجد

(١) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٢٦ -٢٢٧.

في الأكادية، في مثل: kalbum، وهو يقابل: (التنوين) في العربية في نحو: (كَلبٌ)))[٢].

ولهذه العلاقة الصوتية بين الميم والنون يرجع الدكتور رمضان عبد التواب السبب في أن يتوالىٰ هذان الصوتان في السجع والفاصلة، في اللغة العربية، من دون أن يختل النغم، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤ ﴾ [١]، وفي الشعر كقول الراجز:

واللهِ ما فَضْلي على الجيرانِ إلاّ على الأخوالِ والأعمامِ.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أيضًا، أنّ هذه العلاقة هي التي تفسر لنا ورود بعض الكلمات في العربية القديمة، بروايتين في آخرها، إحداها: بالميم، والأخرى: بالنون؛ مثل: الغَيْمْ والغَيْنْ، والقاتِمْ والقاتِنْ (للأسود)، وغير ذلك[٢].

ثانيًا: تعاقب الأصوات:-

قال الله تعالى: ﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾ [٣]. اختلف أهل التفسير في قوله تعالى: وفومها[٤]، هل أصل الكلمة في العربية بالثاء أم بالفاء؟ وقرأ ابن مسعود:(وثومها) بالثاء[٥].

قال ابن جني (ت٣٩٢ هـ): ((وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى: (وفومها) إلى أنّه أراد الثوم، فالفاء على هذا بدل عنده من الثاء. والصواب عندنا إنّ الفوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يُقال: فَوّمتُ الخبز، أي: خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء))[٦].

---

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٧.
(١) القلم / ١ - ٤.
(٢) ينظر: المنهج إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ٢٢٧- ٢٢٨.وأمثلة أخرى في: القلب والإبدال لابن السّكيت: ١٧- ٢٢.
(٣) البقرة / ٦١.
(٤) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٥١/١، و الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٥/١.
(٥) شواذ القراءات: ٦٣، وهي لغة تميم.
(٦) سر صناعة الإعراب (تح: حسن هنداوي): ٢٥١/١.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب في ضوء معرفته باللغات السامية أنّ ((الشين العبرية، التي تقابل تاء في الآرامية، تقابل ثاء في العربية وتلك قاعدة مطّردة، في مقارنات أصوات اللغات السامية؛ فمثلاً: كلمة: (شَوْر) Šor في العبرية، تقابل: (تَوْرا) tawrā في الآرامية، وتقابل كلمة (ثَوْر) في العربية.

وكذلك كلمة: (شُوم) Šūm في العبرية، هي: (تَوْمَا) tawma في الآرامية، و(ثوم) في العربية. ومعنى هذا أنّ أصل هذه الكلمة في العربية بالثاء، وأمّا الفاء، فهي تطوّر عنها. وقد جاءت كلمات كثيرة في العربية، وقد تعاقبت فيها التاء والفاء، مثل: اللثام واللّفام، وجَدَثَ وجَدَفَ (للقبر)، وحثالة وحفالة))[1].

كذلك يطبّق الدكتور رمضان عبد التواب القاعدة السابقة ((على الفعل: (ثابَ) بمعنى: رَجَعَ، نعرف أنّ الفعل الآخر: (تابَ) بمعنى رجع عن الذنب، ليس أصيلاً في العربية، وإنّما هو مستعار من الآرامية، من النصوص الدينية التي استعمل فيها هذا الفعل بكثرة، في هذا المعنى الخاص، فالفعل في العبرية: (شابَ) šāb، والآرامية:(تابْ) Tāb بمعنى (رجع) مطلقًا، كالفعل (ثابَ) في العربية))[2].

إنّ السبب في تعاقب الأصوات هذا يرجع - في نظر الدكتور رمضان عبد التواب - إلى الخطأ السمعي، فهو يقول: إنّ الانقلابات الصوتية ((ليست إلاّ نتيجة لأخطاء السمع، فإنّ الطفل يعتمد في تلقي اللغة عن المحيطين به على حاسّة السمع، ولما كانت هذه الحاسة عرضة للزلل في إدراكها للأصوات، ولا سيّما تلك الأصوات المتقاربة المخارج، كان من الطبيعي أن يجانب الطفل السَدادُ في بعض ما ينطق به محاكيًا من حوله، وليس ذلك قاصرًا على الطفل، إذ قد يخطئ الشخص البالغ كذلك في السمع، ويخلط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها في المخرج، وأذكر أننا كنا نكتب وراء مُمْل ينطق بكلمة (شَعَثَ) فكتبها بعضنا (شعفَ) بالفاء لا بالثاء))[3].

(١) فصول في فقه العربية: ٤٧.
(٢) المصدر نفسه: ٤٨.
(٣) لحن العامة والتطور اللغوي: ٣٦.

يبدو لي أنّ هذا الرأي لايخلو من إيغال أو مغالاة؛ لأنّ الخطأ السمعي لايمكن أن يرقى إلى تكوين ظاهرة لغوية، وإنّما يعزى ذلك إلى طبيعة اللغات، فإنّ لكلّ لغة سَنَنَها في النطق والتركيب.

ثالثـًا: أُولىٰ و أُولاء:-

جاء في كتب النحو أنّ صيغتي (أُولىٰ وأُولاء) من أسماء الإشارة لجمع المذكر والمؤنث، بمعنى: هؤلاء، وعزيت (أولىٰ) لقبيلة تميم، كما عُزِيَت (أولاء) بالمد لأهل الحجاز[1]. فأيّ الصيغتين هي الأصل في اللغة؟.

يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الصيغة غير المهموزة (أُولىٰ) هي الأصل في اللغة مستعينًا بمقارنة العربية مع شقيقاتها من الجزريات الأخرى؛ فلا يوجد أثر للهمزة في هذه الصيغة في العبرية والسريانية والحبشية[2].

وبعد نظرة في اللغات السامية يقرر عبد التواب أنّ ما روي عن الحجازيين ((ليس إلا حذلقة ومبالغة في التفصح منهم، إذ كانوا يقولون في لهجات الخطاب عندهم، بكل تأكيد: صحرا، وحمرا، وميناء؛ فعاملوا (أولى) – التي لا همز فيها في الأصل – معاملة هذه الكلمات، وقالوا لذلك: (أولاء) على طريق الحذلقة والمبالغة في التفصح)) [3].

رابعًا: همزة (اطمأنّ):-

اطمأنّ: معناها (هبط، أو هدأ واَستقرّ وسكن) والثلاثي منها غير مستعمل في العربية، وهو في العبرية بمعنى: أخفى،والشيء إذا خَفِيَ هدأ واَستقرّ [4]. ذهب سيبويه إلى

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١٣٤، وهمع الهوامع: ١/٧٥.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٥٥.
(٣) المصدر نفسه: ١٥٥.
(٤) ينظر: فصول في فقه العربية: ٢٠٩.

أنّه مقلوب وأنّ أصله من طـأمَنَ. وخالفه أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥ هـ) فرأى رأيا آخر[٥]. ويقول ابن جني: ((إنهما أصلان متقاودان كجَبَذَ وجَذَبَ))[٦].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ اعتقادهم الهمزة في كلمة مثل: (اطمأنَّ) أصلية ((يكذبه أنّ المادة في العبرية: (طَمَنْ) Tāman ليس فيها الهمز. والتعليل العلمي لوجود الهمز فيها في العربية، أنّ الكلمة أصلها:(اطمانَّ)، على وزن: احمارَّ واصفارَّ، ثم استخدمت الكلمة في الشعر بكثرة، فاضطر الشاعر إلى التخلص من التقاء الساكنين - على قول النحاة - بإقحام همزة، كما قال كُثيّر عزّة:

وأنتَ ابنُ ليلى خير قومك مشهدًا إذا ما احمأرّت بالعبيط * العوامِلِ))[١].

خامسًا: ضياع صيغة المبني للمجهول في العامية العربية:-

يلاحظ أنّ صيغة المبني للمجهول (فُعِلَ و يُفْعَلُ) في الفصحى قد نابت عنها في العامية: (انفَعَلَ)؛ مثل: انْكَتَبْ ، وانفَهَمْ، ويِتْعَمَل. بدلاً من: كُتِبَ، وفُهِمَ ويُعْمَلُ، أو صيغة:(اتفَعَل)؛ مثل: اتقَتَل، واترَمى، بدلاً من: قُتِلَ، ورُمِيَ.

ويرىٰ الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ دراسة اللغات السامية قد تفسر لنا مثل هذه الظواهر في العاميّة العربية، ففي اللغة العبرية توجد الصيغة الأولى، وهي على وزن: (نِفْعَل)؛ مثل: نِقتَل، بمعنى قتِلَ، وفي الآرامية توجد الصيغة الثانية، على وزن: (اتفعِل)؛ مثل: اتقتِلْ، بمعنى: قتِلَ[٢].

سادسًا: اشتقاق لفظة آســـم:-

آختلف اللغويون القدامى في أصل اشتقاق الاسم، فقد ((ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السمو، وهو العلو... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنّه مشتق من الوسم؛ لأنّ

---

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣٠، والخصائص: ٢ / ٧٤، واللسان (طمن): ١٧ / ١٢٨.
(٦) الخصائص: ٢ / ٧٥.
(*) العبيط: ((الدم الخالص الطريّ))، مختار الصحاح: (عبط) ٤٠٩.
(١) فصول في فقه العربية: ٤٩. والبيت في ديوانه: ٢٩٤.
(٢) ينظر: فصول في فقه العربية: ٤٩، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٣٩.

الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسمٌ على المسمى، وعلامة له يعرف به... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنّه مشتق من السمو؛ لأنّ السموّ في اللغة، هو: العلوّ، يقال: سما يسمو سموًّا، إذا علا، ومنه سميّت السماءُ سماءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى...))[٣].

و في ضوء مقارنة الأصوات السامية يقرّر الدكتور عبد التواب ((أنّ هذه الكلمة، مع كلمات أخرى كثيرة؛ مثل: (يد) و(دم) ذات أصل ثنائي، فهذه الكلمة في العبرية: (شِم) Šēm، وفي الآرامية: (شْما) Šmā، والألف الأخيرة فيها أداة التعريف، وفي الحبشيّة: (سِم) Sem، وفي الأكادية: (شُمُ) Šumu))[١].

وإلى مثل هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي و قرّر: ((أنّ الاسم من المواد الثنائية القديمة في العربية و هي كذلك في اللغات السامية الأخرى فالسين والميم أو الشين والميم مادة الكلمة، ولم تكن الألف إلا زيادة اقتضاها الوصول إلى الساكن و هو السين؛ لأنّ العربية قد جرت على ألاّ يُبْتَدأ فيها بساكن... ولعلّ بسبب من ذلك أنّ طريق هذه الألف في رسم(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ) كما حذفت ألف (ابن) بين علمين))[٢].

سابعًا: أصل (ليس):-

إنّ اللغويين الأقدمين عرضوا لمواد فعلية إلاّ أنّهم ذكروا فيها ما لايتّصل بحقيقتها إمّا لنقص في أدواتهم، وإما لبعدهم عن الأسلوب العلمي الذي يقوم على المقارنة في بحث المسائل اللغوية السامية[٣].

و من هذه المواد الفعل (ليس)، إذ يقول الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ): إنّها مركبة من ((لا أيس، فطرحت الهمزة، وألزِقَتْ اللام بالياء، ودليله: قول العرب:

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: (م/١)، ٦/١، وينظر: مسائل خلافية في النحو: ٥٩/١.
(١) فصول في فقه العربية: ٤٩.
(٢) النحو العربي، نقد وبناء: ٤٣.
(٣) ينظر: مباحث لغوية: ٦٧.

(انتني به من حيث أيس وليس)، ومعناه: من حيث هو ولا هو))[٤]. وتبعه الفرّاء والكوفيون من بعده[٥].

ويرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أنّ الفراء مصيب في هذا؛ إذ يقول: ((والحق أنّ مذهبه[٨] ذلك أنها - أي ليس - سامية قديمة، يقابلها في العبرية (يش) و(لَيش) أي: يوجد ولا يوجد، وهو المعنى المقصود من قول العرب الذي نقله الفراء))[١].

وهناك آراء للغويين آخرين جاءت بخلاف ما قاله الخليل والفراء. فهي عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ) حرف بمنزلة (ما)، وتبعه ابن شقير (ت٣١٧هـ)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) [٢].

وهناك رأي آخر يذهب أصحابه إلى القول إنّ (ليس) فعل لاينصرف، جاء على وزن (فَعِلَ) - بكسر العين -، ثم أسكنت عينه للتخفيف[٣].

وقد قرّر الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ النظر في ((اللغات السامية الأخرى يدل على أنّ (ليس) مركبة من (لا) وكلمة (أَيْسَ)، التي لا وجود لها الآن في اللغة العربية، إلاّ في بعض التعبيرات القديمة، كقول العرب: (انتني به من حيث أَيْسَ وليسَ) ومعناه: من حيث هو ولا هو، وكذلك قولهم: (الأَيْس واللَّيْس) بمعنى الوجود والعدم. وهذه الكلمة تقابل في العبرية: (يِشْ) yēš بمعنى: يوجد، ونفيها: (أَلْ يِشْ) áLyēš = ليس. وكذلك في الآشورية: (إشُو) išu ونفيها: (لَشُو) Laššu وهكذا))[٤].

ثامنًا: أدوات التعريف والتنكير:-

---

(٤) العين : (ليس) ٣٠٠/٧.
(٥) ينظر: لسان العرب: (ليس) ٩٧/٨.
(٨) الصواب: أنّه مذهب الخليل، وهو سابق الفراء في هذا والفراء تبعه فيه.
(١) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٤٠٣.
(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٩٣/١ (طبعة: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ودراسات في اللغة: ٥٥.
(٣) ينظر: المنصف: ٢٥٨/١، والصحاح: (ليس) ٣ / ٩٧٦، ولسان العرب: (ليس) ٨/ ٩٦.
(٤) فصول في فقه العربية: ٤٨، وينظر تفصيل ذلك في: لحن العامة والتطور اللغوي: ٣٧٣.

كثيرًا ما يقف الباحثون عند ظاهرة التعريف والتنكير فيتناولونها بالدرس والمقارنة، وبخاصة في ضوء الأداة ووظيفتها النحوية وتطورها خلال حقبة زمنية سحيقة، والانحرافات التي أصابتها – في مرحلة تطوّرها – مع اختلاف صيغتها بين الساميات أفي السوابق يكون اقترانها بالاسم أم اللواحق؟.

وتأتي تلك العناية البالغة من الباحثين بشأن الأداة؛ لأنّها تُعَد وسيلة مهمة من وسائل تعبير هذا النظام وتشغل الجانب الأكبر منه.

ولعلّ من الصعب جدّا على الدراسة المقارنة حسم مشكلة الأصل التاريخي لنظام التعريف والتنكير، وهل عرفت الساميات – في أصولها الأولى – نظامًا قديمًا سبق ظهور الأداة؟ وما خصائصه إنْ أمكن تحديدها في ضوء تلك الدراسات؟؛ ((إذ لا يسعفنا الدرس المقارن – فيما عثر عليه من النصوص والنقوش القديمة – أن يحدد زمنيًا الأصل الأول لهذا النظام سوى تصوّرات منشؤها المقارنة والتحليل، وإشارات ضمنية أشار لها* ثُلّة من الباحثين، نلمس منها اضطراب الدرس المقارن بإزاء هذه المشكلة))[1]. حتى ذهب بعضهم إلى استحالة تعرّف أيّة وسيلة في السامية الأم للتعبير عن التعريف والتنكير[2]. ويوجد للتعريف في العربية الأداة: (ال) توضع في أول الكلمة، وفي العبرية الأداة: (ha) على رأي بروكلمان[3]، أو (han) على رأي أونجناد، أو: (hal) على الرأي الشائع الذي ارتضاه معظم الدارسين للعبرية، وهذه الأداة ـ كالعربية ـ توضع في أول الكلمة وأداة التعريف في العربية الجنوبية لاحقة تلحق آخر الكلمة على هيأة نون مسبوقة بفتحة (an)[4].

وفي الآرامية كانت (هاءً) تلحق آخر الاسم ثم اختصرت فيما بعد وصارت ألفًا ممدودة تلحق آخر الاسم[5].

(*) الصواب: إليها.
(١) التعريف والتنكير في العربية: ٧.
(٢) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: ١٦٨.
(٣) ينظر: فقه اللغات السامية: ١٠٣، وخصائص العربية في الأفعال والأسماء: ٦٨، وأداة التعريف في العربية: ٩٥.
(٤) ينظر: المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة: ١٤.
(٥) ينظر: أداة التعريف في العربية: ٩٥.

وفي السريانية كانت تلك الألف الممدودة لاحقةً فقدت دلالتها التعريفية بعد زمنٍ وأصبحت جزءًا من الكلمة تلحق نهاية الاسم، فلا تدل على التعريف إلاّ في المفعول المباشر، الذي أَلْحَقَتْ به السريانية المتأخرة لام الجر[1].

وقد يكون أصل الأداة في السريانية (الألف والهاء) وقد أسقط الاستعمال منها (الهاء) قبل أن تفقد دلالتها التعريفية[2].

ويرجح علماء الساميّات أنّ الأصل في أداة التعريف السامية هو (الهاء واللام) غير أنّه لم تحتفظ به أية لغة من اللغات السامية؛ إذ نجدها في العبرية (هاء) مشكولة بفتحة قصيرة (הַ) وبعدها حرف مشدَّد، إذا لم يكن من حروف الحلق، فإن كان واحدًا من هذه الحروف لم يُشدَّد. والتشديد علامة على إدغام العنصر الثاني من عناصر أداة التعريف في أول الكلمة المعرَّفة في نظر هؤلاء العلماء.

وهنا يسأل الدكتور (رمضان عبد التوّاب) عن العنصر الذي أدغِمَ في هذا الحرف، فيقول: ((إنّنا نجد العنصر لأداة التعريف في العربية، هو(اللام) فما المانع أن تكون تلك اللام، هي التي أدغِمَت هنا في العبرية؟))[3].

أمّا العالم (أونجناد) فهو يرى أنّ الأصل في أداة التعريف الساميّة هو (الهاء والنون)؛ لأنّ النون ينالها الإدغام كثيراً في العبرية، إلى درجة أنّ الأفعال التي فاؤها (نون)، قد كوّنت تصريفًا بعينه في هذه اللغة، وقد ذهب إلى هذا الرأي، حين وجد أداة التعريف في العربية الجنوبية هي النون ( ) التي تلحق آخر المعرَّف [4].

أمّا إذا امتنع التشديد في حالة وجود أحد حروف الحلق، فيقول الدكتور عبد التواب: ((... فلماذا لم تظهر هذه اللام (أو النون) في نطق العبرية، كما ظهرت اللام في اللغة العربية؟ ولماذا استعيض عن ذلك بإطالة حركة الهاء في بعض الأحيان؟))[5].

(١) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٢.
(٢) ينظر: خصائص العربية في الأسماء والأفعال: ٦٨.
(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٣.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٣.
(٥) المصدر نفسه: ٢٤٤.

الذين قالوا إنَّ أصل أداة التعريف السامية هي (الهاء واللام)، فسَّروا التعريف بالأداة (أل) في العربية، إنَّ الألف حلّت محل الهاء في السامية، كما أنَّ اللام تدغم كذلك في العربية في الحروف الشمسية، ولا تدغم في الحروف القمرية فيما بعدها.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((أمّا تقابل الألف في العربية مع الهاء في العبرية، فله أمثلة كثيرة؛ فالاستفهام في العربية بالألف، وفي العبرية بالهاء... وفي بعض اللهجات الحديثة تستخدم الهاء في اسم الإشارة وأداة التعريف بدلاً من الألف؛ فيقال: (هَليُوم) يعني: اليوم، و(هَرَّجُل) يعني: الرجل، فهل هذا من الإبدال في داخل اللغة الواحدة، مثل: (أراق وهراق)؟ أو هي عناصر قديمة؟ أو أنَّ الكلام مختصر من اسم الإشارة مع المعرَّف، بسبب السرعة في الكلام، وأصل العبارة: (هذا اليوم) و(هذا الرجل)؟))[1].

وفي بعض اللهجات العربية القديمة، وهي: طيئ، والأزد، وحمير، تحل الميم محل اللام في أداة التعريف، وهي الظاهرة المعروفة عند علماء اللغة العرب، بظاهرة (الطمطمانية). وقد عرفنا أنَّ اللام والميم والنون، من الأصوات المتوسطة أو المائعة، التي يُبدل بعضها من بعض، والأمثلة على ذلك كثيرة من اللغات الجزرية (السامية) أنفسها [2].

أمّا اللغة الحبشية فلا وجود لأداة التعريف فيها وكذلك الحال في اللغة الأكدية[3].

يتّضح مما تقدّم بأنّه ((ليس لأداة التعريف أصالة في اللّغات السّاميّة))[4] فسلوك كل لغة من اللغات السامية في اصطناع أداة للتعريف خاصّة بها يؤكد أنّ نظام الأداة كان مرحلة جديدة من مراحل تطوّر نظام التعريف، ولعلّ ما يؤكد ذلك خلو الحبشية والأكدية من أداة التعريف.

ويرى الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ اللغات السامية لم تكن على ما يبدو ((تستخدم في الأصل رمزًا أو أداةً بعينها للتعريف. وقد حافظت الأكادية والحبشية

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٦.
(٣) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٨٧، وفقه اللغات السامية: ١٠٣.
(٤) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٨٧.

على ذلك الأمر ؛ ففي اللغة الحبشية يمكن للاسم المجرد أن يدل على التعريف الإشاري الدقيق؛ فمثلاً كلمة: yōm يمكن أن يكون معناها في سياق النّص: (اليوم). ولا تزال تلك المقدرة على هذا السلوك، موجودة كذلك في العربية؛ ففي تأريخ الطبري مثلاً: (سَدُومُ يومًا هالك) [1] يعني: سدوم اليوم هالك. وفيه كذلك: (فقال أبو قبيس: لا أُسلم سنةً)[2] يعني: السنة، وفيه أيضًا: (إنّما عهدك بالعمل عامًا أوّل)[3] يعني: العام الماضي))[4].

أمّا نظام التنكير: فعَرَفَ - خلال مراحل تطوّره - أكثر من وسيلة واحدة للإفصاح عن دلالته، وبوصف تلك الوسيلة على أنّها عنصرٌ يدلنا على تنكير ما ورد.

إنَّ ثمة ظاهرةً شائعةً في اللغات الجزرية (السامية) تدعى بظاهرة (التمْييم) التي لها علاقة وثيقة بنظام التنكير السامي فضلاً عن ظهور وسيلة أخرى تدل على التنكير، وهي خلو الاسم من العلامة الملحقة به. وفي العربية الشمالية والجنوبية أداةٌ معيّنةٌ للتنكير، وهي: (الميم) في الجنوبية، ويرجّح أن يكون التمْييم قد تطوّر إلى تنوين في العربية الشمالية، وظلّ محافظًا على دلالته التنكيرية[5]، فأصبح في الجنوبية (التمْييم)، وفي الشمالية: (التنوين).

ورجّح كثير من الباحثين أن يكون التمييم هو اقتباس من (ما) بمعنى: (شئ ما) التي تدل على حالة النكرة في العربية، ومن هؤلاء الباحثين: ميسنر، وبروكلمان[6].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب ((أنَّ كلمة:(ما) التي ترتبط بها نهاية التمييم، لم يكن لها هناك معنى العموم، وإنّما كانت تدل على التفخيم والتعظيم))[1].

ويبدو لي أنَّ القول الأول هو الأرجح؛ لأنَّ الإجماع قام على اقتباس التمييم من (ما)، كذلك ((استخدمت العربية الحديثة كلمة (ما) بعد المفرد للتعبير عن كونه نكرة.

(١) تأريخ الرسل والملوك (تأريخ الطبري): ١/٣٠٦.
(٢) تأريخ الرسل والملوك (تأريخ الطبري): ٢/ ٤٠٦.
(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٣٥٦.
(٤) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤١.
(٥) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية: ١٦٨، وأداة التعريف في العربية: ٩٥.
(٦) ينظر: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي: ٧٩.
(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٦.

نجد هذا شائعًا في النثر العربي الحديث، مثل: شئ ّ ما و قت ّ ما، اصطلاح ّ ما، تأليف ّ ما، إلى حدٍّ ما))[٢]. وهذا التعبير له جذوره في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ جُندٞ مَّا هُنَالِكَ ﴾[٤]. قال البيضاوي في تفسير آية البقرة: ((و (ما) إبهامية تزيد الذكرة إبهاما و شياعًا وتسدُّ عنها طرق التقييد، كقولك أعطني كتابًا مّا، أي: أيّ كتابٍ كان))[٥].

وتوجد من ظاهرة التمييم بقايا في العربية: في كلمة: (فم) و(ابنم) في مثل قول المتلمس:

وهَلْ لِيَ أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ هَجَوْتُهَا أَبَى اللهُ إلاّ أَنْ أكونَ لَهَا ابْنَمَا [٦].

((بدليل أنّ الإعراب يجري في هذه الكلمة الأخيرة على النون والميم معًا))[٧].

ونجد أنّ الحبشية والعبرية زال منهما أثر التمييم سوى بعض الظروف الجامدة التي ظلّت محافظة عليه، ومن أمثلتها في الحبشية: (Temālem) ويعني (أمس)، وفي العبرية: (Yōmām) ويعني (نهار / كلّ يوم)، ولا تزال كذلك في الآرامية؛ مثل: (īmāmā)، (نهارًا) و كان أصلها قبل دخول التعريف imam)) ممّا دَلَ على صيرورتها جزءًا من الكلمة فقدت دلالتها التعريفية.

أمّا الأكدية فقد فقدت معناه الأصلي وظل (التمْييم) فيها لاحقةً على نحو السّمَة العامّة في الأسماء غير مرتبط بمعنى التعريف والتنكير[١].

ولقد عَرَفَ اللّغويون العرب القدامىٰ أنّ الأصل في التنوين في العربية هو التنكير[٢]؛ ولكن ذلك جعل تفسير دخول التنوين في الأعلام العربية؛ مثل: (محمدٌ) و

(٢) دراسات في الأدوات النحوية: ١١٥.
(٣) البقرة / ٢٦.
(٤) ص / ١١.
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٢/١.
(٦) الخصائص: ١٨٢/٢
(٧) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٧.
(١) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: ١٦٤.
(٢) ينظر: قول ابن جني في المنصف: ١/ ٦٩، والخصائص: ٣/ ٦٥،

(عليٌ)، أمرًا صعبًا؛ لأن العلم معرفة كما نعلم . وفي تفسير ذلك، يقول ابن جني: ((التنوين دليل التنكير... فإنْ قلتَ: فإذا كان الأمر كذلك، فما بالهم نوّنوا الأعلام، كزيدٍ وبكرٍ؟ قيل: جاز ذلك؛ لأنّها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرّفها معنويًا لا لفظيًا؛ لأنه لا (لام) تعريف فيها ولا إضافة)) [٣].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) في تفسير ذلك ((أنّه يمكن أن يكون في كلّ عَلَم شيء من الشيوع، وإن كان أقل من شيوع النكرة؛ إذ كثيرون يسمّون بمُحَمّدٍ وعليٍ وغيرهما؛ فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبي؛ ولذلك نراه يزول عندما يوصف العلم بكلمة: (ابن)؛ لأنّ الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف، وأصبح العلم محدّدًا غاية التحديد، ببيان النسب؛ ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة؛ فيقال مثلاً: (محمدُ بن علي) وما أشبه ذلك... وليس حذف التنوين من العلم الموصوف بابن هنا، بسبب التقاء الساكنين كما يدّعي بعض النحاة؛ بدليل (حذفه من: هندُ بنت عاصم، على لغة من صَرَف هندًا، وإن يلتق ساكنان) [٤]. ويدل على أن التنوين في الأعلام لتنكيرها كذلك، أنّه إذ تحدّدَ تعريف العلم تحديدًا قاطعًا بالنداء، منع التنوين؛ كقولنا مثلاً: (يا محمّدُ) و (يا عليُّ))) [٥].

(٣) الخصائص: ٣ / ٢٤٠.
(٤) الاقتراح : ٥٢.
(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٨ – ٢٤٩.

تاســـعًا : التذكير والتأنيث:-

إنّ الإنســان الأول حينمــا عــرف الفــرق بــين الــذكر و الأنثــى فــي الإنســان والحيوان، لفت نظره هذا الاختلاف في الجنس، وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته.

وقد تناول الدكتور (رمضان عبد التوّاب) ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة مستعينًا بالدراسة المقارنة؛ إذ يقول: ((وتدل مقارنة اللّغات السامية مثلاً على أن الساميين القدماء كانوا يفرّقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث؛ ففي اللغة العربية مثلاً: (حمار) للمذكر في مقابل (أتان) لأنثى الحمير.... وفي اللغة العبرية: ʾayil (كبش) في مقابل: rāhēl (نعجة – رَخِل) لأنثى الكبش. وفي السريانية: gadgā(جَدْي) في مقابل: ezzā (عنز)، وهي في الآشورية: gadū (جدي) و énzu (عنز). ومثل ذلك في الحبشية: ab (أب) في مقابل: em (أمّ). وغير ذلك كثير))[1].

ولم تسر اللّغات البشرية كلّها على نمط واحد في توزيع أسمائها في هذه الظاهرة. فاللّغات الهندوأوروبية جعلت الأسماء الموجودة فيها أقسامًا ثلاثة: مذكر، ومؤنث، وقسم ثالث محايد، وهو في الأصل ما ليس مذكرًا ولا مؤنّثًا.

ويرجع الدكتور (رمضان عبد التواب) السبب في هذا التقسيم إلى أنّ الجمادات كالحجر والجبل، والمعاني كالعدل والكرم، وغير ذلك أشياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق، فلا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث بالمدلول الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين[2].

أمّا اللّغات السامية، فقد وزّعت أسماء القسم الثالث وهو المحايد، على القسمين الآخرين، فالأسماء فيها إمّا مذكرة وإمّا مؤنثة. ومثل ذلك حدث في اللغة الفرنسية [3].

ويرجع الدكتور(رمضان عبد التواب) هذا التقسيم إلى تأمّلات خرافية على أنّ العالم كلّه من الأحياء؛ ((إذ إنّنا لا نجد في كثير من الأحيان صلة عقلية منطقية، بين

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢ ـ٢٥٣.

الاسم وما يدل عليه من تذكير أو تأنيث. والدليل على فقدان هذه الصلة العقلية، أنّ مِنَ اللّغات ما يعدّ بعض الكلمات مؤنثًا، و هي مذكرة في لغات أخرى، والعكس بالعكس؛ فمثلاً تعد اللغة العربية: (الخمر) و(السّنّ) و(السوق) (*)، كلمات مؤنثة، في حين تعدّها اللّغة الألمانية مذكّرة... وفي العربية أيضًا: (الصدر) و(الأنف) و(اللسان) كلمات مذكّرة، وهي على العكس من ذلك مؤنثة في الألمانية))[1].

وأيضًا بسبب فقدان هذه الصلة بين الاسم ومدلوله الجنسي يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ مدلول التذكير والتأنيث قد اهتزّ في أذهان أصحاب اللّغة الواحدة أنفسهم. ففي العربية من يظن أنّ كلمة: (مستشفى) مثلاً مؤنثة، مع أنها مذكرة، وكذلك هناك من يظن أنّ كلمة: (السَّلْم) مذكّرة، و هي مؤنّثة كما جاء في القرآن العزيز، في قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾[2]. وهذا هو السر - الذي يراه الدكتور عبد التواب - في أنّ كثيرًا من المؤنّثات السماعية في اللّغة العربية قد روي لنا التذكيرُ فيها كذلك[3]، نحو قول أبي زيد: ((أهل تهامة يقولون: العُضُد و العُضْد، والعُجُز و العُجْز، ويؤنثونها. وتميم تقول: العَجُز والعَضُد ويذكرون))[4].

ويمضي الدكتور عبد التواب في نظره المقارن إلى معالجة العلامات الخاصة للتأنيث في اللغات السامية، و هذه العلامات،هي: التاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة.

أمّا العلامة الأولى، و هي التاء، فيقول فيها: ((هي أهم العلامات وأكثرها انتشارًا في اللغات السّاميّة... وهذه التاء يُفتح ما قبلها دائمًا؛ مثل: كبيرة، وصغيرة، ولحية، ورقبة، إلاّ في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكنًا، في مثل: (بِنْت) مؤنّث (ابن)، و(أُخْت) مؤنّث (أخ) في اللغة العربية. وكذلك: rēst

(*) السوق: مختلف فيها ؛ فإنّ أهل الحجاز يؤنثونها وبني تميم يذكرونه، ينظر معاني القرآن، للأخفش: ٦٧/١.

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) الأنفال / ٦١.

(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٥.

(٤) الغريب المصنّف: ٢/ ٣٦١، نقلا عن المصدر السابق: ٢٥٥.

(ميراث) habt (هبة) في اللغة الحبشية. وكذلك: šartu (شَعْر) bēltu (زوجة / سيّدة / بعلة) في اللغة الأكادية))[1].

ويرى د. إبراهيم السامرائي أنّ الفتحة التي تسبق التاء قد جيء بها في الأصل لغرض صوتي ساميّ، وهو التخلّص من توالي السواكن عند الوقف[2].

وأجمع النحاة على أنّ ما فيه تاء التأنيث، يكون في الوصل (تاء) وفي الوقف (هاء). واختلفوا في أيّهما بدل من الأخرى؛ فذهب البصريون إلى أنّ التاء هي الأصل وأنّ الهاء بدل عنها. وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك[3].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ الهاء هي العلامة الأولى للتأنيث وأنّها تصبح (تاء) في اللفظة الواقعة في جملة في درج الكلام، ومثل هذا ما هو في العبرية - فعلى سبيل المثال - أنّ اللفظة (شانا) šena معناها (سِنَة) أو (نوم) في العربية؛ إذا رُكّبت في جملة صارت (شنات) šenaT[4].

أمّا الدكتور(رمضان عبد التواب) فيرى أنّ التاء هي الأصل، يقول: ((ونحن عندما نقول: أنّ التاء تقلب هاء، إنّما ننظر إلى النتيجة النهائية، لا إلى التطوّر الصوتي؛ فإنّه ليس ثَمّة علاقة صوتية بين التاء والهاء، وإنما تطوّر المسألة أنّ التاء سقطت حين الوقف على المؤنث، فيبقى المقطع السابق عليها مفتوحًا ذا حركة قصيرة. وهذا النوع من المقاطع، تكرهه العربية في أواخر الكلمات، فتتجنّبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت. وهكذا يبدو الأمر كما لو أنّ تاء التأنيث قلبت هاء، على أنّ الحقيقة هي أنّ التاء قد سقطت لعلّة، وأنّ الهاء قد جاءت لعلّة أخرى، فليس بينهما تبادل صوتي، كما ترى! ولأنّ هذه التاء تقلب هاء في الوقف - كما ذكرنا - رُسمت في الإملاء العربي على صورة الهاء؛ فإنّ كل كلمة تكتب في الخط العربي، كما ينطق بها في الابتداء والوقف... والدليل على أصالة التاء في هذه

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٦٥.
(٢) ينظر: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: ٤٨.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٣/٢، والمقتضب: ٦٣/١، والمنصف: ١٥٩/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٨٩/٥، وشرح الشافية: ٢٨٨/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١ / ٤٦.
(٤) ينظر: النحو العربي، نقد وبناء: ١٤٠.

اللغات كلّها أنّها تعود للظهور مرّةً أخرى عند الاتصال بمضاف إليه؛ فالتراكيب الإضافية تحتفظ بالعناصر اللغوية القديمة... مثال ذلك في العبرية: yalaat mōšē (بنت موسى) وفي الآرامية: makathō (مَلِكَتُهم)))[1].

ويبدو لي أنّ هذا التعليل الذي طرحه الأستاذ الفاضل تعليل طريف ومقبول لتوالي التاء والهاء على المؤنث عند الدرج وعند الوقف.

أمّا العلامة الثانية: فهي الألف المقصورة، وهي في العربية في صيغة (فُعْلى) مؤنث: (أفْعَل) الدال على التفضيل؛ مثل: أكبر ـ كبرى، وهي تقابل في اللغة العبرية: (ay) في مثل: sāray إلى جانب: sara (سارة) ، وتقابل في الآرامية: tuğay (ظلالة)[2]. وقد تطوّرت (ay) في بعض كلمات العبرية والآرامية القديمة إلى (ē)[3].

أمّا العلامة الثالثة للتأنيث: فهي الألف الممدودة فتوجد في اللغة العربية في صيغة (فَعْلاء) مؤنث (أفعَل) الدال على الألوان والعيوب مثل: أحْمَر ـ حَمْراء وأعْرَج ـ عَرْجاء[4].

وقرّر الدكتور عبد التواب أنّ هاتين العلامتين الثانية والثالثة قد زالتا تقريبًا من بعض اللهجات العربية الحديثة، وحلّت محلّها تاء التأنيث، في نحو: حمراء ـ حمرة، وصحراء ـ صحرة، وعمياء عمية، وغير ذلك[5].

ويبدو لي أن هذا الحلول من جهة الرسم، أمّا من جهة الأداء (النطق) فالحلول من نصيب (الهاء)، أي أنها تكتب بالتاء وتنطق بالهاء، وحال هذا التصرّف مثل الحال الذي عليه الفصحى وأداؤها.

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٧ ـ ٢٥٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١ ـ٢٦٢.
(٣) ينظر: التطوّر النحوي للغة العربية: ١١٥.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٦١.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢.

المبحث الثاني

علم اللّسانيات ومناهج العرب القدامى

من الجدير بالفخر والمباهاة ذلك الجهد الكبير الذي بذله أسلافنا في البحث والتنقيب، ومشافهة العرب، وجمع ألفاظ اللغة، وتبويبها في أنواع شتّى من الترتيب والتبويب. وفي أبنية الكلمة، ونظام الجملة ووظائف الكلمات في داخل الجمل، فخّلفوا لنا تراثًا ضخمًا تباهي به الأمّة العربية سائر الأمم في هذا المضمار، منذ أن وصل إلينا كتاب سيبويه النحوي البصري الشهير أول كتاب كامل يُبْهِر النفوس ويستحوذ على القلوب، ويبعث على الإعجاب بعقلية مبدعه وتفكير منشئه. ومن ذلك التراث اللغوي أيضًا كتب فقه اللغة العربية، فإنها حقًّا تبعث على الإعجاب والإكبار، إذ يظهر في شيء من قضاياها سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، بألف عام أو يزيد، ففيها علم كثير، ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء، في عصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإلكترونية.

وعلى الرغم من أنّ شيئًا غير قليل من هذا التراث اللّغوي قد عَفَّى عليه الزمن، وتجاوزته النظريات اللغوية الحديثة، لانشغاله ببعض الفروض الظنية، قد أثبت الدكتور (رمضان عبد التواب) سَبْقَ بعض علمائنا أحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، فهو يقول: ((فإننا نقع فيه هنا وهناك في بعض الأحيان، على الكثير من الآراء والنظريات التي يظن بعض الناس أنها وليدة الفكر الغربي في عالمنا المعاصر))[1].

وسأتناول جهود الدكتور عبد التواب في هذا المجال من خلال ما يأتي:-

(١) دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٢.

أولاً: تفضيل لغة ما على غيرها :-

كان علماء الغرب يقوّمون كل لغة بالإضافة إلى اللغات الأخرى؛ من جهات متعددة، كجمال الأسلوب، وضخامة التراث القديم، والثروة الكلامية، وغيرها من البحوث التي تلعب فيها الأحكام الذاتية لا الموضوعية دورًا كبيرًا. حتى جاء (دي سوسير) أبو الدراسات الوصفية الحديثة، ليقول لأولئك العلماء: إنّ الموضوع الوحيد والصحيح في تعلّم اللغة، هو اللغة ذاتها ومن أجل ذاتها[1].

ويقرّر الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ هذا الذي يقول به (دي سوسير) نقرؤه عند بعض علماء العربية، وساق لنا نصًّا لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) في هذا المعنى، فهو يقول: ((وقد توّهم قومٌ في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لامعنى له؛ لأنّ وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعملٍ أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [2] وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [3]. فأخبر تعالى أنه لم ينزلِ القرآن بلغة العرب إلاّ ليفهم ذلك قومه - ﷺ -، لا لغير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس، فقال: إنّ لغة اليونانيين أفضل اللغات؛ لأنّ سائر اللغات إنما هي تشبه إمّا نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد؛لأنّ كلّ سامع لغة ليس لغته ولا يفهمها، فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق))[4].

هذا قول فيه نظر؛ لأنّ الله ﷻ حينما اختار العربية لغةً لتنزيله الحكيم وشرع نبيه القويم (ﷺ) ففي ذلك حكمة من لدنه تبارك وتعالى. وإننا نستنبط تفضيل العربية بوصفها لغة التنزيل العزيز أنّها أظهرت إعجاز القرآن فلم تكن مجرد لغة كتاب سماوي، كالعبرية، بل كانت لغة إعجاز عظيم وأسلوب إلهي لم يرتقِ إليه بنو الإنسان، بل إن الله سبحانه وتعالى تحدى أهل العربية أن يجاروا هذا النص فلم

(١) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٢.
(٢) ابراهيم / ٤.
(٣) الدخان / ٥٨.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام: ١ /٣٢.

يستطيعوا، فضلا عن أنّ فضل العربية وشرفها يعدّ من الحقائق العلمية التي أسندتها الروايات الكثيرة.

ثانيًا: السليقة اللغوية:ـ

السليقة اللغوية عند المحدثين من علماء اللغة: هي مرحلة من مراحل إتقان اللغة، عندها لا يكاد يشعر المتكلم بخصائص كلامه، فيؤدي الكلام بصوره آليَّة، من دون أن يكون له أي اختيار في نواحي الأصوات، وأبنية الألفاظ، وتراكيب الجمل، بل تصدر منه من دون تكلف أو تعمد، وإنَّما بحسب ما سمع في صغره ممن حوله من الكبار .فإنّ اكتساب اللّغة يبدأ بالتقليد وكثرة المران، ولا يقال للطفل في أثناء تعلمه لغة أهله وقبل أن يسيطر عليها: أنّه يتكلّمها بالسليقة، فلا وراثة بالسليقة اللغوية، فاللغة ملك من يتكلمها، فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين ثمّ ينشأ بعيدًا عنهما في بيئة انكليزية، يشبّ وينمو كالإنكليز من حيث اللغة[1].

وقرّر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) قد فطن إلى مثل نظرية المحدثين هذه[2]، مستشهدًا بقوله: ((اعلم أنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها ، بحسب تمام الملكة أو نقصانها... والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال؛ لأنّ الفعل يقع أوّلاً، وتعود منه للذات صِفةٌ، ثم تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنّه صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة))[3].

ثالثًا: العلاقة بين اللغات السامية:ـ

لم يعرف المحدثون العلاقة بين اللغات إلاّ في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي بعد أن أميط اللثام عن رموز اللغة السنسكريتية عام (١٧٨٦م)[4]. فأفرزت الدراسات المقارنة للغات الإنسانية مجاميع ((ووضعت اليد على وشائج متينة من

(١) ينظر: مستقبل اللغة العربية المشتركة: ١٣ ـ ١٤.
(٢) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٤.
(٣) مقدمة ابن خلدون: ٦٤٨.
(٤) ينظر: موجز تأريخ اللغة: ٢٢٤.

التشابه بين لغات كلّ مجموعة ممّا جعلها، أسرًا لغوية: ووضعت لغتنا العربية في مجموعة اصطلح على تسميتها باللغات السامية، وأول من اصطلح هذه التسمية (شلوتزر shlözer في بحث نشره سنة (١٧٨١م)، ثم شاعت هذه التسمية))[١].

وقد وجد الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ اللغويين العرب القدامى قد أدركوا هذه العلاقة بين اللغات الجزرية (السامية)، منذ فجر التأليف في العربية، مستشهدًا بنصوص تدلّ على إدراكهم ذلك للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، وأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤ هـ)، وأبي إسحاق الزّجاج (ت ٣١١ هـ)، وابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، والإمام السهيلي (٥٨١هـ)، وأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) [٢].

ونذكر بعض ما قاله هؤلاء العلماء في هذا الميدان.

يقول الخليل: ((وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية))[٣].

وعَرَفَ أبو عبيد بن سلاّم اللغة السريانية، وأداة التعريف فيها، وهي الفتحة الطويلة في أواخر كلماتها[٤].

وقال الزجاج عن أصل كلمة (قُدّوس): ((إنّ أصل الكلمة سرياني، وإنّه في الأصل قُدْشا. وهم يقولون في دعواتهم: (قُدّيش، قُدّيش)، فأعربته العرب، وقالت: قُدُّوس))[٥].

(١) مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: ٣.
(٢) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٤ ـ ١٨٦.
(٣) العين: ١/ ٢٣٢.
(٤) ينظر: الزينة في الكلمات الإسلامية: ١ / ٧٧.
(٥) تفسير أسماء الله الحسنى: ٣٠.

ويقول ابن حزم الأندلسي: إنّ من يتدبّر العربية والعبرانية والسريانية، يجد أنّها لغة واحدة في الأصل[1]. كذلك يقول الإمام السهيلي: ((وكثيرًا ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي، أو يقاربه في اللفظ))[2].

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد عرفَ الحبشية، وألّفَ فيها تأليفًا مستقلاً، وأدرك علاقتها بالعربية؛ فقال: ((وقد تكلمت عن كيفية نسبة الحبش في كتابنا المترجم عن هذه اللغة ، المسمّى: بجلاء الغبش عن لسان الحبش، وكثيرًا ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ وفي قواعد من التراكيب النحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية))[3].

ولابُدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور هاشم الطعان قد سبق الدكتور (رمضان عبد التواب) إلى بيان جهد العرب في هذا المجال، وذلك في كتابه: (مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية) الذي نُشر ضمن سلسلة الموسوعة الصغيرة في بغداد سنة (١٩٧٨م). أمّا دراسة عبد التواب فكانت ضمن البحث الذي ألقاه بجامعة اليرموك بالأردن سنة (١٩٨٨م)، الموسوم بـ (التراث العربي ومنهاج المحدثين في الدرس اللغوي)[4].

رابعًا: الحركات القصيرة والطويلة في اللغة:-

ممّا أكّدته الدراسات الصوتية الحديثة أنّ الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فرق في الكمية لا في الكيفية، أي أنّ طريقة النطق في كلتيهما واحدة، ولكنّ زمن النطق يقصر ويطول في كلّ صوت، فإذا طال الزمن في الحركة القصيرة أصبحت طويلة، والذي يحدد الطول والقصر هو العرف اللغوي عند أصحاب اللغة،

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٣١.
(٢) التعريف والإعلام: ١١.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٦٢.
(٤) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ٨.

أي أنّ الطول والقصر أمر نسبي متوقف على سرعة الأداء وبطئه، فيقلّ طول الصوتِ عند سرعة الأداء، ويزيد طوله عندما تقل [1].

يقول الدكتور (رمضان عبد التواب): إنّ العلاقة بين الحركات القصيرة والطويلة كانت معروفة عند بعض اللغويين القدامى، وقد استشهد لذلك بنصوص تدل على تلك المعرفة لعدد من اللغويين العرب، منهم: الخوارزمي(ت ٣٨٧ هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[2].

وإليك من هذه النصوص، قول الخوارزمي: ((الواو الممدودة اللّيّنة ضمة مُشبعة، والياء الممدودة كسرة مُشبعة، والألف الممدودة فتحة مُشبعة))[3].

وكذلك أفاض ابن جني في شرح هذه الفكرة في أكثر من كتاب من كتبه، كقوله: ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو))[4].

ويقول في موضع آخر: ((الضمة قد تجري مجرى الواو، وهي واو صغيرة، كما أنّ الكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنَّ مدّات، نحو: رسالة، وصحيفة، وعجوز))[5].

وبهذا يقرر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ابن جني ((أحسّ كما يحسُّ علماء الأصوات من المحدثين، أنّ الفرق بين الحركات وحروف المدّ ليس إلاّ فَرْقًا في الكمية والزمن الذي يستغرقه نطق كلّ واحد منها))[6].

ويقول الدكتور غانم قدوري الحمد: ((ولا يغضُّ من شأن موقف علماء السلف من إدراك حقيقة الذوائب تسمية المقصورة حركات، وتسمية الممدودة حروفًا؛ فإنّ

(١) ينظر: علم الأصوات اللغوية: ١٠٣، و دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٦، والأصوات اللغوية: ٣٨، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٥٠ ـ ٥١، ودروس في علم أصوات العربية: ١٤٥.
(٢) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٦ ـ ١٨٨.
(٣) مفاتيح العلوم: ٣١.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١ / ١٩.
(٥) المنصف: ١/ ٢١٣.
(٦) دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٧.

ذلك يرجع إلى رواسب تأريخية قديمة، وهم مع ذلك مدركون أنّ القصيرة والطويلة، أصوات من طبيعة واحدة))[1].

و هذا يفسر قول أبي علي الفارسي: ((و هذا الذي يسميه حركة حقيقية أنّه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أنهنّ حروف كما أنّها حروف، إلاّ أنّ الصوت بهنّ أقل من الصوت بالألف وأختها، وقلة الصوت بِهنّ ليس يخرجهنّ عن أنْ يكُنّ حروفًا...)) [2].

و كذلك يمكننا القول إنّ العلاقة هذه بين الحركات و حروف المدّ من طبيعة واحدة كانت معروفة عند اللغويين العرب منذ أيام سيبويه بدليل قوله: ((فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو))[3].

خامسًا: التنوين في العربية:ـ

عرف المحدثون من خلال دراساتهم للغات السامية أنّ التنوين في العربية علامة على تنكير الاسم تلحق بآخره، في مقابل أداة التعريف التي تلحق أوّله، وقد فصّلنا القول في هذا الموضوع سابقًا[4].

يقول الدكتور(رمضان عبد التواب): ((وعلى الرغم من أنّ جمهرة النحاة العرب، يقصرون دلالة التنوين على التنكير على بعض الأسماء المبنية... فإنّ بعض قدامى اللغويين كانوا يعرفون بحِسّهم اللغوي، هذا الذي عرفناه عن طريق المقارنات الساميّة))[5].

ثم ساقَ نصوصًا لهؤلاء اللغويين تدلّ على ما ذهب إليه، منها قول ابن جني: ((ويدل عندي على أنّ حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد، أنّه نقيض

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٦٣.
(٢) المسائل المشكلة (البغداديات): ٤٨٧ ـ ٤٨٨، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/١٧٧.
(٣) الكتاب: ٤/ ١٧٦ (هارون).
(٤) ص: ٦٩ـ ٧٥ من الرسالة.
(٥) دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٨.

التنوين، وذلك أنّ التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف)) [1]، ويقول أيضًا: ((التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص)) [2].

أمّا ما شاع عند النحاة من أنّ التنوين في الأسماء المعربة للتمكين فينفيه السهيلي وإنْ كان يعدُّه علامة للانفصال؛ فيقول: ((... التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأنَّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متّصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتّمكّن،كما ظنّه قوم)) [3].

سادسًا: الدراسة التركيبيّة ونظام الجملة:ـ

يرى الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ الدراسة التركيبية ونظام الجملة، هي ما تناوله اللّغويون العرب القدامى، تحت اسم (النحو)، وفيه كثير من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدارس الوصفية، من البنيويين والتحويليين [4].

وسأتناول جهده هذا بعرضٍ لكل مبدأ من مبادئ هذه المدارس، ثم أعرض بعض ما وجده عبد التواب الذي يعدّ سبقًا لعلماء العربية في ذلك المبدأ، وذلك على النحو الآتي:ـ

١. **من مبادئ المدرسة البنيوية مثلاً: وصف الواقع اللغويِ من خلال السماع مِن أصحاب اللغة أنفسهم [5].**

ومن المعروف أنّ السماع أصل من أصول الاحتجاج اللغوي عند نحاة العربية، وقد ساق لنا الدكتور عبد التواب عددًا من الأمثلة عن هؤلاء النحاة التي تؤيد أنّ هذا المبدأ لم يكن غائبًا عنهم [1]، منها: قصة الكسائي حين قدِم إلى البصرة، فلقي الخليل بن أحمد، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز

(١) المنصف: ١/٦٩.
(٢) الخصائص: ٣ / ٢٤٠.
(٣) أمالي السهيلي: ٢٤ـ ٢٥.
(٤) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٩٣.
(٥) ينظر المصدر نفسه: ١٩٣.
(١) ينظر المصدر نفسه: ١٩٣ ــ ١٩٦.

ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية، وأخذ يسائل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه، حتى أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر.

وهذا كتاب سيبويه يمتلئ بتصريحه بالسماع عن العرب، كقوله مثلاً: ((سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب))[٢]، وكقوله: ((كذا سمعنا العرب تنشده))[٣]، وكقوله: ((كذا سمعناه من العرب))[٤]، وقوله: ((وسمعنا عربيًا موثوقًا بعربيته))[٥]، وغير ذلك كثير.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وقد اختلط وصف الواقع اللغوي عند كثير من النحاة بالتفسير والتعليل، ولكننا لا نعدم هنا وهناك في بعض الأحيان، ميلاً إلى الوصف المحض، الذي يثبت الظاهرة اللغوية، كما ذكرها أصحابها من العرب؛ فقد رووا عن الكسائي مثلاً أنّه سُئل يومًا بحضرة يونس بن حبيب: لِمَ لا يجوز: أعجبني أيُّهم قامَ؟ فقال (أيُّ كذا خلقت)[٦]! و مراد الكسائي أنَّ (أيُّ) الموصولة لا يعمل فيها إلاّ مستقبل متقدم عليها، كما قال تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٧]. فاكتفى بوصف هذا الواقع اللغوي، ولم يحاول تعليل سلوك العربية هذا المسلك في استخدام (أيّ). وهذا هو قمّة المنهج الوصفي في الوقت الحاضر))[٨].

٢. العناية بالشكل في المقام الأول مع الابتعاد عن أخذ المعنى بالحسبان، هو أحد المبادئ المقررة عند البنيويين؛ فقد كان (بلومفيلد) وهو من أتباع هذه المدرسة، يقرّر أنّ اعتبار المعنى يُعدُّ أضعف نقطة في دراسة اللغة[١].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوي عند النحاة العرب، منذ أيام سيبويه، وما علاجهم للتعريف والتنكير، والتذكير

---

(٢) الكتاب: ١ / ٢٠٢.
(٣) الكتاب: ١ / ٢١٤.
(٤) الكتاب: ١ / ٢٥٠.
(٥) الكتاب: ١ / ٤٥١.
(٦) أخبار النحويين البصريين: ٢٧.
(٧) مريم / ٦٩.
(٨) دراسات وتعليقات في اللغة: ١٩٦.
(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٦.

والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وغير ذلك، إلاّ من آثار المنهج الشكلي عند نحاة العربية؛ ((فتراهم على سبيل المثال يعربون: (انكسر الإناءُ) فعلاً وفاعلاً، مع أنّ الفاعل الحقيقي في المعنى لا وجود له في اللفظ، كما يعربون نحو: (خاصمَ محمّدٌ عليًا) فعلاً وفاعلاً ومفعولاً، مع أنّ المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك))[٢].

٣. **ومن مبادئ النحو التحويلي مثلاً: المبدأ الذي سُمِي في التراجم العربية باسم: (البنية العميقة) و (البنية السطحية) ويؤثر الدكتور عبد التواب أن يسميه باسم: (التركيب المقصود) و (التركيب الظاهر)**[٣].

وهذا هو ما عبر عنه نحاة العربية أحيانًا بالأصل والفرع، أو ظاهر اللفظ والمراد منه.

قال الدكتور عبد التواب: ((انظر إلى سيبويه يتحدث عن المبتدأ، فيقول: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا، وذلك أنّك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنّك قلتَ: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله). فجملة:(عبد الله وربي) هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو: (ذاك عبد الله وربي) تمامًا كما يرى التحويليون))[٤].

---

(٢) المصدر نفسه: ١٩٧.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٩٠.
(٤) دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٠٠. وينظر كلام سيبويه في: الكتاب: ١ / ٢٧٩ بولاق.

ومن ذلك أيضًا قول الزجّاج: ((وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ (*) الرفع لا غير، ورفعه بإضمار: لاتقولوا آلهتنا ثلاثة))[1] أي حذف المبتدأ.

٤. فكرة (التوليد) وإنتاج عدد غير متناه من الجمل، بناءًا على القواعد الراسخة في عقل الجماعة المتكلّمة: -

جعل التوليديون تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجملة هدفًا لهم. وهذا يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أيّة لغة، وتوضيح أي نوع من سلاسل الكلمات تشكّل جملاً، وأيّها لايشكّل جملاً، وكذلك وصف البنية النحوية لكلّ جملة[2].

قرّر الدكتور رمضان عبد التواب: إنّ هذه الفكرة لم تكن غائبة عن ذهن نحاة العربية القدامى [3]. مستشهدًا بنص عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) صاحب نظرية النظم المعروفة في التراث النقدي العربي، الذي يقول: ((وإذا عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهايةٌ لاتجد لها ازديادًا بعدها. ثم اعلم أنّ ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض))[4].

٥. نظرية العامل:

عادت نظرية العامل إلى الظهور عند التحويليين، وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة، التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، وغير ذلك. ففي جملة مثل: (محمّدٌ أرادَ أن يسافر) يقول النحويون: إنّ الفاعل للفعل: (يسافر) محذوف، يدل عليه (محمد) السابق (وهذا هو ما يذكره نحاة

(*) النساء / ١٧١.
(١) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٢/ ١٤٢.
(٢) ينظر: الألسنية أحدث العلوم الإنسانية: ١٢٧.
(٣) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٩٨.
(٤) دلائل الإعجاز: ٨٧.

العربية، حين يقولون إنّ الفاعل في: (يسافر) ضمير مستتر يعود على: محمد[1] مقدّر بـ (هو).

٦. الجمل النواة والجمل غير النواة:

عرّف (هاريس) التحويل بأنّه عملية نحوية تغيّر ترتيب المكونات في داخل جملة ما، وبوسعها حذف عناصر أو إضافتها أو استبدالها. وقد ميّز بين مجموعتين فرعيتين من الجمل النحوية الكلية، القائمة في لغة كالانكليزية مثلاً: الجمل النواة والجمل غير النواة، والجمل غير النواة يتم اشتقاقها من الجمل النواة. عندما نقول في العربية مثلاً: (سرَقَ اللصُ الدارَ) فهي جملة نواة، ويمكن أن نشتق منها جملة غير نواة، نحو: (سُرِقَ الدارُ) فالعلاقة التحويلية بينهما على النحو الآتي: -

فعل متعدّ مبني للمعلوم + مورفيم المعلوم + اسم (١) + اسم (٢) ← فعل مبني للمجهول + مورفيم المجهول + اسم (٢).

وهكذا نرى التحويل هنا يقتضي الحذف والاستبدال، وإعادة ترتيب المكوّنات ومثل هذا هو ما تمتلئ به كتب النحو العربي من قضايا ترتيب الجملة، والتقديم والتأخير، وتقدير الأصل والفرع، ووجوب صورة معينة وجواز أخرى [2].

ويذكّر الدكتور (رمضان عبد التواب) هنا كذلك بما يقوله نحاة العربية من وجوب ثبات جملة: (ضرب موسى عيسى) على هذا النحو، إن أُريدَ لموسى أن يكون فاعلاً، ولعيسى أن يكون مفعولاً، وجواز أن يُقال: (ضربَ محمّدٌ عليًا) و(ضربَ عليًا محمّدٌ).

وليس بعيدًا عن هذا ما سموه بالتمييز المحوّل عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ في ردّ هم لمثل قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [3] إلى: واشتعل شيبُ الرأسِ

(١) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٩٩.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨٩، ودراسات وتعليقات في اللغة: ٢٠٠.
(٣) مريم / ٤.

وقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[1] إلى: وفجّرنا عيون الأرض وقوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾[2] إلى: مالي أكثرُ من مالك، إلى غير ذلك[3].

وبهذا يثبت الدكتور رمضان عبد التواب سبق علماء اللغة العرب القدامى لبعض قضايا النظريات اللغوية الحديثة، ويقول أخيرًا: ((وأنهم في هذا الذي سبقوا به العصر الحاضر بمئات السنين، يستحقّون أن يوصفوا بحق بأنّهم قدماء معاصرون))[4].

وبعد كلامه هذا يُلفِتُ نظرنا إلى أنّه ليس من التراثيين السلفيين، الذين يؤمنون بأنّ اللّغويين العرب قد سبقوا إلى كلّ شيء، وأنّه ليس بالإمكان أبدع ممّا كان؛ فهو يقول: ((ولكنني في الحقيقة ممن يدعون بإلحاح شديد إلى أن نفتح عيوننا على كلّ جديد، وأن ندرسه، وأن نتأمّله، شأن علمائنا القدامى مع التراث الإغريقي والسرياني، عندما نقله المترجمون في العصر العباسي الأوّل إلى العربية.

ولي في هذا المقام عبارة لا أملُّ من تكرارها، وهي: (قولوا في المقول واعملوا المعقول في المنقول).

كما أقول دائمًا: إننا واللغويين العرب القدامى سواء أمام النصوص اللغوية المروية. أمّا تفسيراتهم لهذه النصوص، فقد نتّفق معهم فيها،وكثيرًا ما نختلف))[5].

* * *

(١) القمر / ١٢.
(٢) الكهف / ٣٤.
(٣) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٤) المصدر نفسه: ٢٠١.
(٥) دراسات وتعليقات في اللغة: ٢٠٢.